

المملكة المغربية



وزارة الشباب والرياضة

الكتابة العامة

مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

مداخلة

السيد وزير الشباب والرياضة

خلال اللقاء الدراسي حول حقوق الطفل بين التشريعات

الوطنية والمواثيق الدولية

المنظم من طرف فريق التقدم الديمقراطي

الثلاثاء 05 أبريل 2016

## بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السيدات والسادة ؛

أيها الحضور الكريم.

أود في البداية أن أشكركم على دعوتكم لي للمشاركة في هذا اللقاء الدراسي الهام، الذي نأمل أن تمكن النتائج والخلاصات التي سيتوصل إليها من الاستجابة للتحديات التي يعرفها مجال الطفولة، والذي يندرج ضمن اختصاصات ومهام القطاع الذي أشرف عليه.

ويطيب لي أن أتوجه بالشكر إلى مختلف شركائنا (فروع الهيئات والمنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني) على العمل الذي يقومون به من أجل تحسين الخدمات الموجهة لفئة من الأطفال المغربية. وأؤكد لكم بالمناسبة قناعتنا بأهمية علاقات التعاون والشراكة، وعزمنا على تقويتها وتطويرها من أجل ملاءمة عمل مؤسسات الطفولة مع مقتضيات المواثيق الدولية وتنفيذ التزامات المملكة المغربية في هذا المجال، خصوصا منذ أن صادقت على اتفاقية حقوق الطفل سنة 1993.

لا يخفى عليكم أن وزارة الشباب والرياضة تقدم خدماتها لفائدة الشباب والطفولة والمرأة في مختلف المجالات، وهي بذلك تقوم بتنفيذ السياسة الحكومية بشكل عام، وتعمل على تفعيل الأهداف الاستراتيجية للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة (المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية المختصة في 4 يونيو 2015).  
وجدير بالذكر أن أطروا أطفال مراكز حماية الطفولة يساهمون بشكل فعال في مختلف مراحل إعداد هذه السياسة، كما يشاركون في كل المبادرات والبرامج التي تستهدف الأطفال بصفة عامة، ومن ذلك المساهمة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب، والمجلس الوطني للشباب والعمل الجمعي، والمجلس الوطني للأسرة والطفولة، فضلا عن انخراط أطروا الوزارة في مشروع إصلاح منظومة العدالة وخصوصا عدالة الأحداث.

وفي إطار المهام الموكولة إليهما فإن وزارة الشباب والرياضة تشرف على تدبير مراكز حماية الطفولة التي تستقبل الأطفال في نزاع مع القانون والذين هم في وضعية صعبة، وذلك وفقا لأحكام قضائية. هذه المراكز التي ظلت مرتبطة منذ بدايتها بقطاع الشباب والرياضة، وما ذلك إلا للحفاظ على هويتها التربوية بعيدا عن أي مقارنة زجرية أو عقابية.

إن المبدأ الذي يوجه تدخلاتنا في هذا المجال هو تحقيق مصلحة الطفل الفضلى، ويعنى ذلك أن نجعل من حقوق الطفل كما هو متعارف عليها دوليا مدخلا وأساسا لكل فعل تربوي يوجه لأنشطة الطفولة بشكل عام ولنزلاء مراكز حماية الطفولة بشكل خاص، وفي هذا الصدد نتفاعل إيجابيا وفي حدود الإمكانيات المتاحة للوزارة مع ملاحظات وتوصيات الهيئات الإستشارية المهمة بمجال حقوق الطفل.

وتنزيلا لمضامين دستور وإعمالا كذلك لمقتضيات المواثيق الدولية فقد عملت الوزارة على القيام بالعديد من الإجراءات والتدابير نذكر من بينها:

- إحداث مصلحة خاصة بمراكز حماية الطفولة ومصلحة إدماج الطفولة، ومصلحة الأنشطة التكوينية، في إطار مراجعة الهيكل التنظيمي للوزارة (القرار الوزاري 18 يونيو 2014).
- توسيع شبكة المراكز بإحداث مراكز جديدة للفتيات، والتي كان آخرها مركز للفتيات بوجدة (في طور الإنجاز) استجابة للتمسك المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بوجدة، فضلا عن إحداث مركز جديد بورزازات.
- تقوية المعايير عبر إعداد دليل الإجراءات بتعاون مع السفارة الأمريكية بالرباط، ويشمل كيفية تدبير الطوارئ وإجراءات السلامة والتأديب وتدبير حالات العنف بمختلف أشكاله. وإعداد دليل الاستقبال، ودليل حقوق وواجبات الأطفال داخل المراكز.
- دعم قدرات العاملين بهذه المراكز عبر التكوين بتعاون مع شركائنا على المستوى الوطني والدولي. وتعميم استفادتهم من التعويضات عن الأخطار، حيث تم تعديل القرار الوزاري (1981) المتعلق بتنظيم وتحديد اختصاصات مؤسسات حماية الطفولة.

● إحداث مجالس للأطفال بالمراكز، لدعم مشاركتهم في تديرها. مع انتخابهم لمجلس وطني للأطفال المراكز الذي يعقد دوراته العادية كل ثلاثة أشهر تكريسا لمبدأ حق المشاركة .

● إنجاز دراسة حول إحداث آلية للتظلم خاصة بمراكز حماية الطفولة بتعاون مع منظمة اليونسيف

ولتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال المغاربة، تعمل الوزارة طبقا للقوانين الجاري بها العمل على مجموعة من المبادرات والبرامج والتدابير لتحقيق العدالة الاجتماعية، ونذكر منها:

الاستجابة للإقبال المتزايد والملاحظ للشباب والأطفال والجمعيات على نشاط التخييم، حيث وصل عدد المستفيدين من الأنشطة المرتبطة بالمخيمات خلال سنة 2015 حوالي 230.000. وتحقيقا للعدالة الاجتماعية يتم بتوسيع مشاركة الجمعيات في البرنامج الوطني للتخييم "عطلة للجميع" حيث عرف مشاركة مكثفة لمجموعة كبيرة من المنظمات والجمعيات المهتمة بهذا النشاط بلغ عددها 384 جمعية

كما تحظى الفئات الخاصة من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الوضعية صعبة وأطفال العالم القروي، باهتمام الوزارة وتسعى إلى ضمان استفادتهم من مختلف خدمات الترفيه والتربية بالمخيمات، حيث يتم تنظيم مخيمات لفائدتهم فضلا عن استيعاب أبناء المهاجرين من جنوب الصحراء أو أبناء السوريين المهاجرين ببلادنا. كما تستهدف الوزارة في مجال حماية الطفولة، فئة الأطفال في نزاع مع القانون والأطفال في وضعية صعبة، فضلا عن استقبالمراكز حماية الطفولة لبع ض الفئات الخاصة كالأمهات العازبات وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المهاجرين. فضلا عن مشاركة بعض أطر الوزارة بالوسط الطبيعي بتنسيق مع مصالح القطاعات المهتمة في وحدات حماية الطفولة التي تستهدف حماية الأطفال من كل أشكال العنف والأطفال في وضعية الهشاشة والمهددين بالانحراف.

وفي الختام أتمنى لأشغال هذا اليوم الدراسي كامل ال توفيق والنجاح راجيا أن يثمر عن نتائج وخلصات وتوصيات ترقى بمستوى حقوق الطفل المغربي إلى ما نطمح له جميعا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير طفولتنا تحت الق يادة الرشيدة لصاحب الجلالة  
الملك محمد السادس نصره الله وأيده .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.